مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد(20) – العدد (01) (جوان، 2019)- ص 275- 292
ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومقتضيات تكريس مبادئ العدالة الانتقالية

The Algerian Reconciliation Model and the Requirements of the Transitional justice Consolidation

عبد الكريم هشام، جامعة باتنة1، hichem.abdelkrim@yahoo.fr

بن عبدالعزيز خيرة، جامعة باتنة1 Khaira.benabdelaziz@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2019-05-26 تاريخ المراجعة: 2019-06-06 تاريخ القبول: 2019-06-10

ملخص:

إن التجربة الجزائرية لتطبيق المصالحة الوطنية تقود لطرح العديد من الأسئلة الجوهرية حول مستوى تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية ، هذا المفهوم الذي حظي بنقاش واسع ومستفيض من طرف الخبراء و القانونيين والحقوقيين بالجزائر ، و الذي يعني مجموعة الإجراءات والقوانين التي يتم العمل بها بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، و تهدف هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء ، لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان قبل وأثناء مرحلة الانتقال التي عرفتها الجزائر ، فتهتم العدالة الانتقالية من الناحية التأصيلية بالفترات الحاسمة والحساسة في مسار التحول ، مثل: الانتقال من حالة نزاعية إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، وكل هذه الفترات تصاحبها بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية .

إن الهدف الأساسي من المقال هو ابراز أبعاد ومستويات تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية بالجزائر وأهم مسارات توظيف مبادئها في معالجة وإدارة الملفات والقضايا الحساسة و محدودية آثارها القانونية من جهة الممارسة وصولا إلى عدم قدرتها على تكريس مفهوم المصالحة الوطنية .

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية ، المصالحة الوطنية ، المسؤولية المدنية والجنائية، العدالة الانتقالية المتوازنة، الحقيقة القضائية.

Abstract:

The Algerian experience of reconciliation leads to many fundamental questions about the application of the concept of transitional justice. This concept has been widely discussed by expert and jurists in Algeria. It means procedures and laws to ensure accountability and justice. The aim of these judicial and non-judicial mechanisms is to address the human rights violations before and during the transitional in Algeria. Transitional justice takes decisive and sensitive transformation such as: transition from a contentious case to a state of peace, or political transition from authoritarian to democratic governance, and all these periods are accompanied by some of the necessary reform measures.

The main objective of the article is to highlight the dimensions and levels of application of the concept of transitional justice in Algeria and show how to employ its principles in the treatment of sensitive files, and the limited legal effects in order to devote the concept of national reconciliation.

Keywords :Transitional justice; National reconciliation, Civil and criminal responsibility, Equal transitional justice, judicial truth

---

1- المؤلف المرسل

مقدمة

تشير التطبيقات الفعلية لمفهوم العدالة الانتقالية ، إلى أن أي برنامج يهدف لتطبيقها وتكريسها عادة ما يحقق مجموعة من الأهداف تشمل: وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، التحقيق في الجرائم الماضية؛ تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا؛ منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم....الخ، و هي مؤشرات أساسية سنحاول وفق منطق قياسي أن نسقطها على التجربة الجزائرية. هذه التجربة التي تتميز بنوع من الخصوصية التي ترتبط بمرحلة الانتقال، ومساراتها ومستوياتها، وأيضا الأساليب غير الموضوعية التي يتم تبنيها لتبرير التعامل مع ملفات المصالحة والعدالة الانتقالية وفق الخصوصية الجزائرية. والخلفيات التي يمكن أن تساعد على تقييم موضوعي لمستوى التوازن أو عدمه في المقاربة الجزائرية بين الجوانب التطبيقية للعدالة الانتقالية ومستوى الانفتاح و الإصلاح المطلوبين (قانونيا ومؤسساتيا) .

من خلال ما سبق يمكن التأسيس للإشكالية الآتية:

ما هي التدابير التي تم من خلالها تطبيق مفهوم العدالة الإنتقالية بالجزائر، بما يجعلها متلائمة مع الظروف والخصوصيات السياسية والاجتماعية والآمنية، ومقتضيات قانون المصالحة الوطنية؟

سيتم الاستعانة بمجموعة من المناهج لدراسة موضوع الورقة البحثية ، أهمها منهج دراسة الحالة عند استعراض التجربة الجزائرية ، مع مقارنتها بالتجارب الاخرى (التجربة التونسية و الجنوب إفريقية)، كما سنعتمد على المنطق النقدي لتقديم قراءات أكثر قدرة على تفكيك الغموض وعدم الوضوح في التجربة الجزائرية، مع ضرورة الاعتماد على مداخل الإنتقال وأنماط حدوثه كموجه مساعد لتفسير مفهوم العدالة الإنتقالية، بالإضافة الى المدخل المؤسسي لفحص مستوى ترسيخ دولة المؤسسات وتفعيل الوسائل الرقابية والقانونية المتوائمة مع سياق التحول ،والمتضمنة لمبادئ تساعد على تطبيق مبادئ العدالة الإنتقالية وأهدافها.

سيتم تناول ذلك من خلال العناصر الآتية:

- الإطار النظري و المفاهيمي للعدالة الإنتقالية
- مشروع العدالة الإنتقالية بالجزائر وآليات تطبيقها .
- مسار العدالة الإنتقالية بالجزائر وقانون المصالحة الوطنية.
- متطلبات تكريس العدالة الانتقالية المتوازنة بالجزائر .

أولا : الإطار النظري و المفاهيمي للعدالة الانتقالية :

1. تعريف العدالة الانتقالية

يعد مجال البحث في مفهوم العدالة الانتقالية جديداً نسبيًا ، حيث تم التأصيل لهمع نهاية الحرب الباردة من خلال مساهمات بحثية جادة للعديد من الباحثين (Arthur , 2009, P 321-367) ، يقول Naomi Roht-Arriaza" أن المفهوم تطور ليصبح بعد ذلك مجالًا للدراسة والدفاع عن حقوق الإنسان خلال التسعينيات من القرن الماضي(Roht-Arriaza , 2006, P 1-16) . ويمكن تعريف العدالة الانتقالية على النحو التالي: "...مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تقررها بلدان مختلفة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أوقات النزاع و / أو القمع من قبل الدولة. وتشمل هذه التدابير المقاضاة الجنائية ، وبرامج التعويض ، والإصلاحات المؤسسية المختلفة ، ولجان الحقيقة) (Teitel, 2008 , P 1-4).

يقول "مارك فرميان "Mark Freeman إن العدالة الانتقالية تركزعلى مسألة الطريقة التي تعالج فيها المجتمعات التي هي في حالة انتقال من حكم استبدادي إلى ديمقراطية قصة الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، وهي معنية أساسا بإنتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المعروفة كالتعذيب، والإعدام دون محاكمة، والاختفاء القسري، والرق، والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وكذلك "جرائم دولية" معينة بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والإنتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة، سواء أكانت ذات طابع وطني أم دولي. (النعيمي ، https://bit.ly/2VFAiqg).

فالعدالة الانتقالية هي مجموعة من الآليات القضائية وغير القضائية mécanismes judiciaires et non judiciaires ، التي تطبقها المجتمعات لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في الانتقال من الصراع والعنف إلى السلام والديمقراطية وسيادة القانون.(Arthur , 2009, p.321-367)

أيضا : هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية

ويوثقها ويرسي ضمانات عدمتكرار الانتهاكات والإنتقال من حالة الإستبداد إلى نظام ديموقراطي، يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"(بوجعبوط، 2018، ص 39).

2. آليات العدالة الانتقالية:

تركز العدالة الانتقالية على الأقل - وفق المعايير الدولية - على خمسة أشكال أولية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ، تتمثل في:

- المحاكمات : التي تسمح بإعادة الوضع إلى الحالة الأصلية كما كان قائماً قبل حدوث الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي". يتم الاحتفاظ بها في هذا النوع من الإصلاح، واستعادة الحرية ، والتمتع بحقوق الإنسان .
- البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق (سواء من خلال تحقيقات رسمية وطنية مثل لجان الحقيقة أو لجان التحقيق الدولية ،أو آليات الأمم المتحدة، أو جهود المنظمات غير الحكومية) .
- التعويض :L'indemnisation : الذي يجب أن يمنح عن أي ضرر ناتج عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، و التي تكون قابلة للتقييم ، بما يتناسب مع خطورة الإنتهاك وظروف كل حالة ، كما يشمل التعويض حتى على الأضرار المعنوية le dommage moral .(Krichah, 2012)،حيث يتجسد في الرعاية الطبية والنفسية للضحايا ، و حصولهم على الخدمات القانونية والإجتماعية.
- جبر الضرر: (الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل).
- الإصلاح المؤسسي (بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإزاحة مرتكبي الأفعال من المناصب العامة وإقامة تدريب حول حقوق الإنسان للموظفين العموميين) ، و ضمانات عدم التكرار Les garanties de non-récurrence وهي تشكل فئة عريضة أخرى تشمل الضمانات القانونية بشكل أساسي لتعزيز استقلال القضاء ، وحماية العاملين في مجال حقوق الإنسان ، وتعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان .(Mottet , Christian, 2009)

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الأدبيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية يجب أن تتضمن- بالإضافة إلى التركيز على الإجراءات الكفيلة بجبر الضرر كـ : (المحاكم ، ولجان الحقيقة ، والعفو ، وسياسات التعويضات)- ، و أن تركز على الإصلاحات المؤسسية و المحافظة على الذاكرة و الدفاع عن حقوق الإنسان . فالعدالة الانتقالية في النهاية تتضمنكل العمليات والآليات المختلفة التي يجب القيام بها

للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي ، بهدف تحديد المسؤوليات وتحقيق العدالة وتمكين المصالحة ، وضمان عدم تكرارها .

كما يجب أن تتضمن مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية ؛ بهدف معالجة الاننهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان، حيث تشمل هذه التدابير: ملاحقات قضائية، ولجان الحقيقة، وأشكال عديدة ومتنوعة تستهدف إصلاح المؤسسات.

والعدالة الانتقالية هي منهج للتعامل مع الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان و العمل على توفير سبل الإنصاف للضحايا وخلق أو تعزيز فرص التحول السياسي وتجاوز الصراعات، وغيرها من الظروف التي قد تكون أساس هذه الانتهاكات.فهي ليست نوعا خاصا من العدالة، بل هي مقاربة من أجل تحقيق العدالة بصورة فعلية ومتوازنة .

- **ثانيا : مشروع العدالة الانتقالية بالجزائر و آليات تطبيقها .**

يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بالجزائر بمجموعة من المقومات ترتبط بمجموعة من الضرورات التي تم فرضها في تسيير ملف العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية ، بسبب مبررات أغلبها " سياسية " و ترتبط بمقاربة سلطوية لتسيير الملف والتحكم في مخرجاته ، فبسبب حجم الانتهاكات التي شهدتها الجزائر ، و طبيعة البناء المجتمعي " المعقد " و"الهش" فإنه يصعب التعامل مع ملف العدالة الانتقالية بالجزائر من دون الإشارة إلى أربعة أنواع من المعالجة و التعامل التي يمكن ملاحظتها في النموذج الجزائري :

-الملاحقات القضائية، لاسيّما تلك التي تطال المرتكبين الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية.

-جبر الضرر، وهو أن تعترف الحكومات من خلاله بالأضرار المتكبّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن أشكال رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم للذكرى) .

-إصلاح المؤسسات كشرط أساسي لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية ، ويشمل مؤسسات الدولة (القضاء والمنظومة الأمنية) فيقول "**ديفيد تولبيرت**" رئيس **المركز الدولي للعدالة الانتقالية** أن هذه الإصلاحات تعمل على ضمان عدم ارتكاب

تلك الجرائم مرة أخرى، الأمر الذي يحتاج مساعدة المجتمع بأن يستمع إلى السلطة القضائية، ويحترم قراراتها (ديفيد تولبيرت ، 2011) ، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة – آلية الإنتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب.

-لجان الحقيقة و المصالحة Commissions de vérité Et Réconciliation CVRأو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الإنتهاكات الممنهجة والتبليغ عنها، وللتوصية بإجراء تعديلات وكذا للمساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء تلك الإنتهاكات-Villa) Vicencio . 2007 .P78).

ولا ينبغي النظر إلى هذه الأساليب المختلفة كبدائل لبعضها البعض. -على سبيل المثال، لجان الحقيقة ليست بديلا عن المحاكمات- تحاول لجان الحقيقة أن تفعل شيئًا مختلفًا عن الملاحقات القضائية بتقديم مستوى أوسع بكثير من الاعتراف والحد من ثقافة الإنكار. وبالمثل، فإصلاح الدساتير والقوانين والمؤسسات ليست بديلا عن تدابير أخرى ولكن تهدف مباشرة إلى استعادة الثقة ومنع تكرار الانتهاكات، فمن المهم التفكير بشكل مبتكر وخلاق حول هذه الطرق وحول مقاربات أخرى أيضا.

ترتبط قضية العدالة الانتقالية في الجزائر بقياس مدى تنفيذ و تطبيق عدة إجراءات قوية وذات مغزى تساعد في الحكم على فعالية الآليات المعتمدة لتطبيقها ، فالتجربة تثبت على أرض الواقع أنه من أجل تنفيذها وإقرار أهدافها يجب توفير العناصر اللازمة لتطبيق العدالة الانتقالية ، بداية بأهمية " إدراك " أطراف الأزمة لأبعاد مفهوم العدالة الانتقالية ، خاصة الضحايا الأكثر تضررا ، وأيضا الاعتراف بأن تطبيق آليات العدالة الانتقالية في الجزائر يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للدولة ومؤسساتها و هيئاتها القضائية .

و من الضروري أن تتوفر الوسائل الثابتة لتنفيذ مخرجات العدالة الانتقالية و"تفويضها" وإيجاد حلول مناسبة للإشكالات المطروحة حول آليات التطبيق ، خاصة فيما يتعلق بتجاوز بعض المقتضيات السياسية - من حيث المبدأ – و التي تجعل البحث عن الحقيقة الكاملة ، وعدم تعويض العدالة الانتقالية ومفهوم المصالحة الوطنية للعدالة الجزائية La Justice Transitionnelle Ne Remplace Pas La Justice Pénale ، و عدم فصل الاجراءات التي يتم تبنيها عن العدالة الجزائية le processus n'est pas totalement dissocié de la justice pénale.

هناك العديد من الباحثين من يستعمل مصطلح العدالة التصالحية La justice restaurative ، و هي عملية يقرر من خلالها الأطراف المتورطة في جريمة معينة بشكل مشترك كيفية الرد على عواقب الجريمة وتداعياتها المستقبلية.فالعدالة التصالحية هي :عملية يقرر من خلالها الأطراف المتورطين في جريمة معينة بشكل مشترك كيفية الرد على عواقب الجريمة وتداعياتها المستقبلية. , Braithwaite) (2003, P6 ، كما أن العدالة التصالحية ترتبط ارتباطا مباشرا بتطبيق العدالة الإجتماعية ، من حيث أنها يمكن أن تكون العدالة استراتيجية مهمة لتكريس و تطوير العدالة الإجتماعية (Braithwaite ,2000 , P186).

كما يجب أن تتوفر البحث عن الحقيقة (حق الضحايا في معرفة الحقيقة) Mécanismes Pour Etablir La Vérité (Droit Des Victimes A La Vérité) ، و تجاوز بعض مظاهراللامبالاة الاجتماعية .

تسعى العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة بين افراد المجتمع فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى, ومن اهدافها الاساسية هو الإعتراف بما ارتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في فترة ماقبل الإنتقال ودمج معاناة الضحايا ضمن الذاكرة الوطنية مع الاعتراف بكرامة الأفراد؛ والإنصاف والاعتراف بالانتهاكات .و تختلف أهداف العدالة الانتقالية باختلاف الخلفيات و سياقات التاريخ و الأحداث ومواقع أطراف الأزمة كل بمستواه وطبيعته ، و تشمل مجموعة من الأهداف الضرورية منها:

تشير التطبيقات الفعلية للمفهوم إلى أن أي برنامج لتحقيق العدالة الإنتقالية عادة ما يهدف لتحقيق مجموعة من **الأهداف** تشمل:

-وقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

-التحقيق في الجرائم الماضية.

-تحديد المسئولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم.

-تعويض الضحايا.

-منع وقوع انتهاكات مستقبلية.

-الحفاظ على السلام الدائم.

-الترويج للمصالحة الفردية والوطنية.

وللعدالة الانتقالية العديد من **الاستراتيجيات** التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول :استراتيجيات غير قضائية :وتشمل:

-إصلاح مؤسسات الدولة.

-تعويض المتضررين أو أسرهم تعويض مادي أو رمزي.

النوع الثاني: استراتيجيات قضائية :وتشمل:

-الملاحقات القضائية لمرتكبي الانتهاكات لاسيما الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية.

-لجان الحقيقة أو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الانتهاكات. (محمد ليل ، https://bit.ly/2VK4Dza)

كما تدعم العدالة الانتقالية سبل الإرتقاء بالديمقراطية نحو تصالح مجتمعي وبناء دولة المواطنة والمساواة. ومن أهدافها تحقيق المُصالحة الوطنيّة التي هي أساس العيش المشترك وبناء نسيج مجتمعي قائم على أساس الولاء للوطن أولاً وأخيرا، وليس للإنتماء القبلي أو الإثني.

للعدالة الانتقالية في الجزائر خلفيات سياسية عديدة ، فمسارات توظيف مبادئ العدالة الانتقالية المعروفة و المتضمنة في الكثير من النماذج لم يتم إدراجها والعمل بها في معالجة القضايا الحساسة ، و في إدارة الملفات المختلفة ، فهناك إصرار قوي جدا من طرف السلطة ومؤسساتها على ضرورة الإعتماد على مقاربة – انتقائية - جديدة للعدالة الإنتقالية بدون إعادة المحاكمات وبدون فتح كل الملفات.

مقارنة بالتجارب الرائدة دوليا كتجربة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا ، التي أسست لمفاهيم و آليات مهمة ورائدة بلجان الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا كنموذج للمصالحة العادلة والدائمة وواحدة من أكثر التدابير المعتمدة على نطاق واسع في العقد الماضي، فغالبًا ما يُنظر إليهاكآلية ناجعة لإثبات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و الوصول إلى الحقيقة . (2010 . Andrieu)

لهذا اعتمدت دراسات الانتقال بعد التمييز العنصري post-apartheid في جنوب أفريقيا على منظور متعدد التخصصات perspective multidisciplinaireبما في ذلك القانون الدستوري والقانون الجنائي والتاريخ والعلوم السياسية.

تشير أندريا لوليني Andrea Lollini بحدوث تكييف في العملية الدستورية لجنوب افريقيا ، و لعملية العفو السياسي وأصبح مسارهما يمثل ابتكارا مهما من حيث

مفاهيم القانون الدستوري والعدالة الانتقالية. فشملت الآليات التي تشجع على تشكيل الوحدة السياسية مع ضمان الصلابة والاستقرار في المستقبل.

في هذا الصدد تناولت Andrea Lollini أهمية عدة مفاهيم في النموذج الجنوب افريقي للمصالحة و العدالة الإنتقالية مثل الحقيقة la vérité والذاكرة المشتركة علنًا la mémoire partagée publiquement والوحدة السياسية l'unité du corps politique والاعتراف العام la confession publique.(Lollini . 2010. P6)

في نفس السياق يمكن الإشارة إلى تجربة تونس ، حيث رفض راشد الغنوشي في 2014قانون العزل السياسي لقيادات حزب التجمع المنحل ، بداعي وجود عدالة انتقالية وهيئة ستقوم على المسار، لغرض التقاسم والمحاصصة مع الباجي قائد السبسي لما بعد انتخابات 2014 لهدف تحقيق مكاسب وغنائم سياسية . (بن مسعود. https://bit.ly/2w2MP86).

لكن يمكن ملاحظة التراجع الذي حدث في التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية في تونس-في عام 2017-، أين حاول راشد الغنوشي تحريف مسار العدالة الانتقالية من خلال الموافقة على قانون المصالحة الإدارية الذي يقايض "الاعتراف بالعفو" لاستمالة رجالات الدولة السابقين .

لهذا يعمل الخطاب الرسمي في الجزائر على التركيز أكثر على مفهوم المصالحة الوطنية بدلا من العدالة الانتقالية ، في توجيه الرأي العام نحو مضمون السياسات التصالحية و في سياسة التعامل الجزئي و الانتقائي مع الملفات السابقة خاصة ما تعلق بجبر الضرر و بالمساءلة والمحاسبة و بالاعتراف الجزئي و ليس الكلي .

لم يترافق مسار العدالة الانتقالية بالجزائر مع أي انتقال فعلي آخر – خاصة من الناحية المؤسساتية و التشريعية -، فالإجراءات التي تم من خلالها تطبيق العدالة الانتقالية لم تصل إلى مستوى كشف الحقيقة . إن الوقوف على الاسس السياسية والقانونية لنظام العدالة الانتقالية، والبحث في الحالات التي طبقت خارج الجزائر من حيث متطلباتها وآلياتها ونتائجها والدروس المستفادة منها تدفع إلى التساؤل حول ما إذا كان نظام العدالة الانتقالية في الجزائر يمكن أن يمثل جزء من مدخل حل النزاعات و الأزمات المجتمعية أو معالجة حالات عدم الاستقرار و التوازن المجتمعيين ، و التي تعتبر من المقومات الأساسية لبناء نموذج لديمقراطية فعلية Effective Democracy .

هذا ما سيقودنا إلى إعادة مقاربة المفهوم من زاوية إجتماعية بالأساس ،حيث السياقات الصعبة للربط بين الضرورة المجتمعية لتبني مشروع العدالة الانتقالية ، و مبدأ الفرض الذي يتعامل به السياسيون و من يتبنون المشروع كضرورة تفرضها المقتضيات السياسية والأمنية للبلد ، وهي المقاربة التي قد تساعدنا على إيجاد مخارج تحليلية ملائمة للمفهوم وتطبيقاته بالجزائر.

إن العدالة الانتقالية لا يمكن ردها إلى آليات قانونية وقضائية ومسارات معنية بتحقيق العدالة في بعدها الإجرائي فقطdimension procédurale ، فهناك دعوة إلى تبني خيارات وميكانيزمات أخرى غير قضائية mécanismes non juridictionnels (Guilleux. 2018,https://bit.ly/2JZqRuM)، لأن هذا النوع يثير في كثير من الأحيان المسائل المرتبطة بالبناءات و التشكيلات المجتمعية و البعد الهوياتي والذاكرة الجماعية .

ويمثل هذا النموذج من العدالة في المراحل الانتقالية بديلًا من النموذج/ الشكل التقليدي للعدالة الذي يتعذر تطبيقه بسبب حالة انعدام الثقة التي تسود المجتمع اتجاه الدولة ومؤسساتها القضائية واتجاه الأنظمة السياسية. كما تعتبر هذه المقاربة للعدالة في المراحل الانتقالية مقاربة شاملة أو كلانية تنشد إعادة مصالحة المجتمع مع نفسه وتحقيق تغيير عميق وجذري ليس على الصعيد القانوني فقط وإنما أيضًا وبالأساس على الصعد السياسية والثقافية والاقتصادية والسيكولوجية، وذلك مقابل المقاربة التجزيئية أو التفريدية Individualist التي تفضل معالجة حالة بحالة وتحصر مجال العدالة الانتقالية في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضمن فترة تكون وجيزة عمومًا(Guilleux . 2018.Ibid) .

ثالثا :مسار العدالة الانتقالية بالجزائر وقانون المصالحة الوطنية.

تتنوع القضايا التي يفترض أن تشملها عملية العدالة الانتقالية في الجزائر حيث يرى العديد من الحقوقيين بالأساس ضرورة أن تبدأ بما قبل مرحلة الأزمة وما بعدها أيضا ، وليس فقط من مرحلة بدأ الانتهاكات أي ما بعد قانون المصالحة الوطنية ، كما يقترح البعض و من جانب إدراج قضايا الفساد الاقتصادي والمالي ضمن حالات الإنتهاك، وهو ما يثير إشكاليات كثيرة ومتعددة ومعقدة أيضا . فتداخل هذه المراحل يؤكد أهمية تبنى مستويات متعددة لتحليل عملية العدالة الانتقالية وقانون المصالحة الوطنية في الجزائر .

فيرى البعض أن مشروع المصالحة الوطنية من الناحية القانونية كان سبباً في إعادة بلورة أحكام القانون الجنائي ككل في المنظومة القانونية الجزائرية ، أما عند تقديم قراءات حول علاقته بمبادئ العدالة الإنتقالية ومدى التزامه بها، فإن المشرع في التجربة الجزائرية حاول توجيه مسار العدالة الانتقالية ضمن قانون المصالحة الوطنية ، وهو ما جعل الكثير من القراءات تعتبر التجربة الجزائرية جد متشعبة ، وتطرح إشكاليات عميقة ومعقدة، تتطلب دراستها تفاعل العديد من المجالات القانونية والسياسية .

تحتاج هذه الأخيرة إلى مقاربة فعالة لتثمين العلاقات السلمية بين كل الأطراف، لذلك تتطلب إقتناع كل الأطر فبأنها هدف لابد من بلوغه ، وفق تسوية سلمية معينة تسهل المسار وتشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات ، كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقيا لها ، كما لا يجب اغفال أهمية دعم المحيط الدولي :وهو عامل مهم لدفع مسار المصالحة .(منصوري . 2009 . ص ص 82، 83)

فرغم ما تحقق من انجازات من خلال مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر، إلا أنه خَلّف أيضاً الكثير من الآثار السلبية عملياً وقانونياً . فمن الناحية القانونية تم تجاوز السلطتين التشريعية والقضائية، وحصر دورهما في أطر ضيقة مَسّت مبدأ الفصل بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية. كما يرى الخبراء القانونيين أنه تم تقويض القضاء وتحويله إلى جهاز تنفيذي .مع مساس واضح لمبدأ حقوق الانسان الذي يقتضي حصول المتضررين على حقوقهم، وتعويضاتهم من خلال المحاكمات العادلة للجناة ، إن قانون المصالحة الوطنية لم يكرس فلسفة العقاب ومبدأ المساواة أمام القانون الجنائي، فضلا عن إخفاقه في التعامل مع مبدأ قرينة البراءة .

أما من الناحية العملية :فلم يتم بشكل كلي تحقيق مبدأ جبر الضرر ، ومنح التعويضات للمتضررين ، كما أن المصالحة الوطنية لم تكشف الكثير من الحقائق . فهي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماض يسوده الانقسام إلى مستقبل يتشار كفيه الجميع وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية . (مغزيلي ، 2017، ص ص 403)

تطرح عملية بناء آليات العدالة الانتقالية على أنها عملية مرنة، من حيث أنها تسمح - في ظل غياب نموذج موحد للدولة التي هي بصدد عملية انتقال- بالتأسيس لآليات خاصة بها من خلال الاسفادة من مكاسب وإخفاقات التجارب المقارنة السابقة

عنها مما من شأنه أن يتيح لها بناء آليات للعدالة الانـتقالية على درجة من الشمولية في ضوء معـايير العدالة الانتقالية وخصوصية تجربتها . (حمداوي، 2015، ص 127-128).

إن بناء العدالة الانتقالية على مقاربة شمولية ومتكاملة لا يمكن أن يتم بمنأى عن الموازنة بين الآليات التصالحية و الآليات العقابية، وأن أي مقاربة قائمة على أساس مقاربة تفسيرية ذات بعد واتجاه واحد لتفسير وتبرير الآليات التي تطرحها فكرة العدالة الانتقائية هي مقاربة غير متوازنة وتفتقد للشمول و التكامل (Huyse, Salter,2009,PP11-13)، لهذا فإن قيام التجربة الجزائرية على إقصاء كل من الآليات التصالحية و الآليات العقابية ، وتجاوز بعض المعطيات الرئيسية و الحاسمة في تفسير مفهوم المصالحة الوطنية ، أدى الى بروز بعض الاختلالات في التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية ، فإذا تحدثنا مثلا عن إشكالية مدى ملاءمة آليات لجان الحقيقة كبنية أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية في الجزائر ، نجد أنها تقدم و تعمل بآليات تصالحية لا تعيد الاعتبار للضحايا و لا تقدم ضمانات عدم التكرار و هذا يؤكد محدودية تجربة العدالة الانتقالية في الجزائر، فقد بين المرسوم الرئاسي رقم 03-299 ، إلى إلحاق هيئة خاصة ومؤقتة باللجنة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الانسان، أنيطت بها مهمة التكفل بالعرائض الرامية إلى البحث عن كل شخص يصرح أحد أعضاء أسرته بفقدانه (مرسوم رئاسي 03-299 ، 2003) ، وفي مثل هذه الحالات، يكون دور العدالة الانتقالية هو ضمان اتباع منهج شامل، ولكن بدون استبعاد إمكانية العدالة الجنائية في حق الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم خطيرة.

يمكن القول أن التجربة الجزائرية للمصالحة الوطنية في بعدها الإجرائي لم تقم على أي آلية تصالحية بل بالعكس كانت في اتجاه سلبي في تعاملها مع آليات العدالة الانتقالية، وهو ما يفسر في حقيقة الأمر إخفاق قانون المصالحة الوطنية في التعامل مع ملف المفقودين ،والنقص في التعامل مع مسألة جبر الضرر، فضلا عن التجاوز النهائي والتام لمسألة الإصلاح المؤسساتي.

كما أكد العديد من الباحثين على أن تجربة المصالحة الجزائرية حصرت معالجة الأزمة في الجوانب الأمنية ، فلا نكاد نعثر على أي إجراءات ومقاربات لمعالجة الجوانب العميقة من الأزمة ، و تدعم استدامة السلم في المجتمع وتكرسه خيارا نهائيا

وثقافة عيش مشترك ، كما أننا نلاحظ رفضا لمعالجة الأسباب والآثار السياسية للأزمة ، مع افتقار تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية لشروط المصالحة الشاملة . في الحالة الجزائرية ركزت مؤسسة صنع القرار على سبل الخروج من الأزمة و مسح آثارها في أسرع وقت، ومن هذا الباب تفادت أي محاولة للتعامل مع الماضي و لم يتم تشكيل لجنة لكشف الحقيقة ، رغم أن تجارب المصالحة المعاصرة كلها تقوم ترسيم وتأسيس لجان الحقيقة . (سعود . 2018 . ص 51-52)

هناك صعوبة في الجزائر في إعطاء الأولوية للأهداف القصيرة والطويلة الأمد لتطبيق المصالحة الوطنية ، فما نزال نرى ما يطالب به الضحايا في المجتمع من عدالة و حقوق لم يتم تسويتها إلى غاية الآن ، رغم مرور سنوات عديدة من الشروع في تطبيق قانون المصالحة الوطنية (كمطالب عائلات المفقودين)،بينما تعطي الجهات السياسية في المقابل الأولوية لبعض الشعارات على حساب العدالة فالحديث مثلا عن شعار"السلام مقابل العدالة" يعيق بشكلٍ متزايد طرح توصيات عملية و عادلة لسياقات ما بعد الصراع بين كل الفئات في المجتمع خاصة تلك الفئات المتضررة من مرحلة الأزمة.

رابعا : متطلبات تكريس العدالة الانتقالية المتوازنة بالجزائر .

تقوم العدالة الانتقالية على مقاربات ومظاهر للتسوية ، منها الاعتماد على آليات راديكالية وجذرية في التسوية وفي المحاسبة ، أو وفق مبدأ التغاضي ومحاولة نسيان كل ما من شأنه إثارة القضايا المرتبطة بالمرحلة السابقة ، و هذا لإرساء سلام مجتمعي و التأسيس لنظام يشارك فيه الجميع ، وقد يتم اللجوء إلى الالتزام بسيادة القانون وإقرار سياسات قضائية ، عن طريق تقديم حزمة من الأسس لتقويم سلوك الدولة، ولإعادة النظر في الجرائم التي ارتكبتها السلطة الحاكمة من قبل، تحاول هذه السياسات محاسبة كل من ساهم في جرائم الماضي دون الإخلال بالقانون، ولكن قد تصطدم هذه القواعد القانونية التي تؤسسها الجهات القضائية بمجموعة من القيود التقليدية و التي تكون عائقا أمام تحقيق فكرة العدالة (كالهون، 2014، ص 15) (بين الحقيقة القضائية والحقيقة المعنوية).

إن المكانة البارزة لسيادة القانون عند الحديث عن العدالة الانتقالية بالجزائر تؤكده مستويات الالتزام بسيادة القانون و الجهود المطلوبة لدعم الجوانب المختلفة

لسيادة القانون فينبغي الاسترشاد بكل المبادئ التي تساعد على احترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما بما يؤكد على أن جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما فيها الدولة ومؤسساتها نفسها، يخضعون للمساءلة وفقا لقوانين عادلة ونزيهة ومنصفة ولهم الحق في أن يتمتعوا بحماية القانون على قدم المساواة دونما تمييز.

يعتبر مبدأ سيادة القانون بوصفه مسألة شاملة وهي تعتبر وسيلة لتقييد سلطة الدولة (الحكومة) ، وقد جرى تطوير سيادة القانون على أنها ضد تغول أصحاب هذه السلطة ، فيحق للضّحايا بناءً على أثر الانتهاكات الجسيمة على حقوق الإنسان أن يَشهدوا معاقبة من ارتكبوا الجرائم، ومعرفة الحقيقة، والحصول على تعويضات . كما يجب على الدولة ضمان الإيفاء بهذه الموجبات وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات، بالاضافة إلى اعادة الثقة بين المجتمع ومؤسّسات الدّولة و إصلاح المؤسّسات التي كان لها يد فيها، أو كانت غير قادرة على تفاديها.

من خلال ماسبق، يمكن القول أن تبني مشروع للعدالة الانتقالية في الجزائر يجب أن يكون مبنيا على رؤية واضحة ، تتماشى مع الواقع (التاريخي والسوسيو سياسي)، وأن يقوم على المبادئ التالية :

- تحقيق قدر أكبر من الفهم العام المشترك والحوار الدائم حول تطور مفهوم العدالة الانتقالية، و المقتضيات العملية الكفيلة بتحقيق مواءمته المنطقية مع متطلبات الواقع، حتى يتم الوصول إلى مرحلة تكون فيها العدالة الانتقالية مفهوماً مشتركاً في الخطاب العام .
- العمل على تطوير العدالة الانتقالية من خلال التوعية واستراتيجيات التواصل والتأثير على سياسات تطبيق و تكريس المفهوم من خلال الحوار السياسي الدائم، و تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الضحايا في الوصول إلى الحقيقة والعدالة وجبر الضرر .
- خلق مساحات للتفاعل بين القوى الاجتماعية الفاعلة وممثلي الدولة في قضايا العدالة الانتقالية، ومنح كل المجموعات والأطراف المعنية فرصة للتعبير وتقديم المقترحات والمشاركة في عمليات ضبط مفهوم العدالة الانتقالية من الناحية العملية .

- ضرورة التفاعل بايجابية مع خبرة وتجارب بعض الدول ، وضرورة الاحتكاك أيضا بالمراكز والهيئات الدولية و الإقليمية المهتمة بتوضيح وتطبيق مفهوم متوازن للعدالة الانتقالية ضمن التجارب الدولية المقارنة ، تسمح بوضع أسس للمصالحة والاندماج الاجتماعي .
- فمن الضروري أن تكون ضمن توافق وإجماع بين أطراف هذا الحوار السياسي، والتي تصبح قوة اقتراحيه لعديد من التوصيات التي يمكن دسترتها.
- إصلاح المؤسّسات:و الهدف هو إصلاح المؤسّسات التي كان لها دور في الانتهاكات، مثل: القطاع الأمنيّ، والمؤسّسات القضائيّة والعسكريّة ، و إبعاد الأشخاص المشتركين فى انتهاكات سابقة من مناصبهم الرسمية، وهو ما يعرف بالتطهير.Lustration .
- توسيع مفهوم العدالة الانتقالية و التخلي عن المفهوم التقليدي المعروف ، ليشمل الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وللفئات التي تضررت من التشريعات والإجراءات السابقة ، باعتبارها كفيلة بتجاوز حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مستقبلا، مع التنبيه إلى ضرورة تبني كل الإجراءات (القانونية و السياسية) التي تكون ضمانا حقيقيا لعدم التكرار.
- العدالة الانتقالية في بعدها الإجرائي تتطلب الاعتماد على آليات قانونية وقضائية بالاضافة إلى تبني خيارات و ميكانيزمات أخرى غير قضائية.

خاتمة :

يشكل تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في الجزائر -التي تجاوزت (جزئيا) أزمة عميقة جدا مست جميع مستويات ومظاهر الحياة فيها – تحديا حقيقيا ، فقد أثرت المعالجات الحالية لكيفيات التعامل مع مرحلة الازمة و اليات تطبيق العدالة الانتقالية ومشروع للمصالحة الوطنية بالجزائر ، على مسألة العدالة الانتقالية المتوازنة وكيفية تحقّقها بما سيقوي حركية السعي نحو الديمقراطية وإرساء السلم المستدام . بتجاوز مخلفاتها، و المساعدة على إدماج الحقوق L'integration des droits (الأمنية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، النفسية) في مسارات العدالة الانتقالية processus de justice transitionnelle .

و قد تم التوصل الى مجموعة من النتائج ،أهمها:

- يواجه مفهوم العدالة الانتقالية بالجزائر العديد من الإشكالات القانونية والحقوقية، فهو يتضمن تناقضات حادة من حيث الممارسة و مع المبادئ العامة للعدالة الإنتقالية.
- يعتبر قانون المصالحة الوطنية بالجزائر على أنّه محاولة للتكييف مع مختلف الظروف السياسية، الاجتماعية والأمنية للجزائر وليس كمشروع يسمح بإنجاح تجربة العدالة الانتقالية و تحقيق الأمن والاستقرار السياسي.
- مشروع المصالحة الوطنية لم يسمح بضمان احترام كامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، و لم يتم من خلاله حل كل الملفات وتجاوز مخلفات الازمة الامنية السابقة (كملف المفقودين).
- لم يتم إشراك كل أطراف الحوار السياسي مع صانعي السياسات الوطنية والسلطات القضائية والمجتمع المدني حول آليات العدالة الانتقالية المتوازنة، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل الأطر القانونية والمؤسساتية ذات الاختصاص .
- تجربة المصالحة في الجزائر حصرت معالجة الأزمة في الجوانب الأمنية، مع افتقارها لشروط المصالحة الشاملة.
- تجربةالمصالحة الوطنية بالجزائر لم تكن ناجحة، ولم تستطع الوصول للحقيقة أو جبر ضرر الضحايا أو تأمين تحول ديمقراطي مقارنة ببعض التجارب الأخرى كـ:جنوب إفريقيا، تشيلي، الأرجنتين.

المراجع :

الكتب:

- نويل ، كالهون ، (2014) . *معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديموقراطية*(ط1).بيروت :الشبكة العربية للأبحاث والنشر .

المجلّات والدوريات والصحف:

- الطاهر سعود. (2018) ،*المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب*، **مجلة سياسات عربية** ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات ، (العدد 34 أيلول/ سبتمبر) ، ص ص 40-54 .
- بوجعبوط ، المصطفى .(يناير 2018) . *تجربة العدالة الانتقالية في تونس مابعد الربيع العربي : قراءة في مسار الأنظمة القانونية لهيأة الحقيقة والكرامة* ، **مجلة جيل** ، (العدد الخامس) ، ص 39 .
- نوال مغزيلي ، (2017) ، *المصالحة الوطنية: التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي*، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (مجلد01 ، العدد 05 كانون الأول) ، برلين-ألمانيا : الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي .

الرسائل و المذكرات :

- عبد النورمنصوري .(2009) . المصالحةالوطنيةفيالجزائر من منظور الأمن الإنساني، (مذكرةمقدمةلنيل شهادة الماجستير فيالعلوم السياسية ، جامعةالحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2009) ، ص82 ،83 .
- حمداوي، كنزة . (2015) . المصالحة الوطنية في إطار المقاربة الجزائرية للعدالة الانتقالية 1988- 2015 (دراسة في ضوء معايير هيئة الأمم المتحدة) ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة بجاية . كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص القانون العام .

المراسيم والقوانين :

- مرسوم رئاسي 03-299 ،المؤرخ في 11 سبتمبر 2003 ، يتمم المرسوم الرئاسي رقيم 01-71 ،المؤرخ في 25 مارس 2001 ، و المتضمن احداث اللجنة الاستشارية لنرقية حقوق الانسان و حمايتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 55 الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2003.

المؤتمرات والندوات :

- ديفيد تولبيرت ،(2011) ، مؤتمر العدالة الانتقالية في مصر والعالم العربي: التحديات والفرص ،القاهرة : 30-31 تشرين الاول- أكتوبر . https://bit.ly/2VQBT7K

مواقع الانترنت:

- النعيمي ، طارق حسين . "العدالة الإنتقالية وآلياتها الديمقراطية " ، https://bit.ly/2VFAiqg
- بن مسعود ،أمين . "العدالة الانتقالية.. حقل للاستثمار السياسي " ، https://bit.ly/2w2MP86
- د.صبري محمد خليل ، مفهوم العدالة الانتقالية ، https://bit.ly/2VK4Dza

Livre:

- Andrea Lollini, (2010) .*Constitutionalism and transitional justice in South Africa*, Berghahn Books, 221 p.

-Naomi , Roht-Arriaza, (2006), *The New Landscape of Transitional Justice* , dans Naomi Roht-Arriaza et Javier Mariezcurrena (eds.), *Transitional Justice in the Twenty-First Century*. New York: Cambridge University Press.

- John. Braithwaite, (2003) , *Principles of Restorative Justice*, in A. von Hirsch, J.V. Roberts, A.E. Bottoms, K. Roach and M. Schiff (eds) *Restorative*

Justice and Criminal Justice: Competing or Reconcilable Paradigms?. Hart Publishing, Oxford, 1-20.
- Villa-Vicencio, C(2007) , *Keywords on Reconciliation and Transitional Justice*. Cape Town : (eds.) Pieces of the Puzzle. P78.

Revues et périodiques et journaux:

- Paige Arthur, (2009), How "Transitions" Reshaped Human Rights: A Conceptual History of Transitional Justice, *Human Rights Quarterly*, Vol 31, No 2, p.321-367.
- RutiTeitel, (2008) , Editorial Note. Transitional Justice Globalized , *The International Journal of Transitional Justice*, 2 (1), p. 1-4.
-John .Braithwaite ,(2000), *"Restorative Justice and Social Justice*", *Saskatchewan Law Review*, Vol 63(1), 185-194.

Conférences et séminaires et colloques:

- Krichah ,Samah ,(.14/11/2012) , Politique de justice transitionnelle : la question de la mémoire "Conférence intitulé : *Rule of Law and Transitional Justice: Towardstriangularlearning*, organisée par la Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)et the European Inter-University Center for HumanRights and Democratisation (EIUC)
- MottetCarol ,Christian Pout , (du 17 au 19 novembre 2009) , Conférence intitulé : *La justice transitionnelle : une voie vers la réconciliation et la construction d'une paix durable* , , Le Centre des Nations Unies pour les Droits de l'Homme ET LA Démocratie en Afrique centrale, à Yaoundé (Cameroun).

Site web:

- Céline Guilleux ,(2018), Justice transitionnelle et transition démocratique dans les pays arabes : politique, histoire et mémoire , https ://bit.ly/2JZqRuM
-Kora Andrieu, (2010) , *Afrique du Sud : la réconciliation à quel prix ?* Publié le 11 janvier 2010 ,https://bit.ly/2EutGAh